

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

الدورة الثالثة والخمسون للمجلس التنفيذي

الرباط، 14-16/3/2018

الوثيقة رقم (7) "محدثة"

موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها

ومتأخراتها في موازنة المنظمة

الوثيقة رقم (7)

موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة بتاريخ 2018/3/05

أولاً - مقدمة :

1. إن موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها في موازنة المنظمة من الموضوعات التي تعرض وتناقش في كل دورة من دورات مجالس المنظمة (الجمعية العامة - المجلس التنفيذي)، وذلك لتوفير السيولة النقدية اللازمة لتمكين المنظمة من القيام بمهامها والوفاء بالتزاماتها.
2. أصدرت الجمعية العامة في دورتها العادية 24 (الرباط، مايو 2016) القرار رقم 464 والذي ينص على :
>> 2- ضرورة التزام الدول الأعضاء المعنية بتسديد متأخراتها بأسرع وقت ممكن وفقاً للجدولة للفترات (1980-1989، 1990-1995، 1996-1999، 2000-2009).
3- ضرورة التزام الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن السنوات (2010-2011-2012-2013-2014-2015).
4- دعوة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا لإبرام اتفاق مع المنظمة لمعالجة المتأخرات المعترض عليها، استناداً للفقرة 3 من البند السادس من توصيات لجنة المنظمات في اجتماعها 23 (تونس، 15-23/6/2014) المعتمدة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2026، بتاريخ 2014/9/11.<<
3. أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 2162 في دورته العادية 100 (القاهرة، أغسطس 2017) والذي اعتمد فيه توصيات لجنة المنظمات والتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتها العادية 26 (القاهرة، يوليو 2017) البند 5 الفقرة 3 والذي ينص على:
"التأكيد على المنظمات العربية المتخصصة متابعة تنفيذ المتأخرات المتفق عليها مع الدول العربية وموافاة الأمانة العامة للجامعة بها وإدارة الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي".
4. أصدر المجلس التنفيذي في دورته (52) (الرباط، ديسمبر 2017) القرار رقم 888 والذي ينص على ما يلي :
>>1- حث الدول الأعضاء المعنية بسداد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2017 بأسرع وقت ممكن وفقاً لنص المادتين 50 و 52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة اللتان تنصان على :
"المادة 50 - تحدد نسب مساهمات الدول الأعضاء في موازنة المنظمة وفقاً لنسب مساهمة كل دولة في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية".
المادة 52 - تدفع حصص الدول الأعضاء سنوياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي تستحق عنها هذه المساهمة حصراً في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وبعملة الموازنة (الدولار الأمريكي)".
- 2- حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن السنوات (2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016).
- 3- حث الدول الأعضاء المعنية بتسديد متأخراتها بأسرع وقت ممكن وفقاً للجدولة للفترات (1980-1989، 1990-1995، 1996-1999، 2000-2009).
- 4- تقديم الشكر للدول التي قامت بسداد مساهماتها في موازنة المنظمة بين الدورتين الواحدة والخمسين والثانية والخمسين.
- 5- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازنتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها ومعالجة المبالغ المعترض عليها.
- 6- قيام أعضاء المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برامجها وإستراتيجية عملها للأعوام 2017-2020.<<

ثانياً - الإجراءات التي تمت لمتابعة تسديد الدول الأعضاء لمساهماتها :

قامت الإدارة العامة بإعلام الدول الأعضاء بمبلغ مساهماتها في موازنة المنظمة والطلب منهم سداد مساهماتهم في موازنة المنظمة لعام 2018 وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمادتين 50 و 52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة المشار اليهما سابقاً.

ثالثاً - موقف سداد المساهمات والمتأخرات لغاية 2018/3/05 بالنسبة للمساهمات المعترف بها :

1. موقف السداد منذ انتهاء الدورة (52) للمجلس التنفيذي ولغاية 2018/3/05 :

قامت 3 دول بالسداد خلال هذه الفترة وكما يلي :

رت.	الدول	المبلغ	2016	2017	2018
1	قطر	164 774			164 774
2	تونس*	1 591		1 591	
3	لبنان	73 232	36 616	36 616	
	المجموع	239 597	36 616	38 207	164 774

(*) المتبقي من المساهمة

2. موقف سداد المساهمات لعام 2018 ولغاية 2018/3/05 :

بلغ عدد الدول التي قامت بالسداد عن عام 2018 (دولة واحدة) وهي (قطر) بنسبة سداد 05%.

3. موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها منذ عام 2010 وحتى الآن :

موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها سواء في نفس السنة المعنية أو في السنوات اللاحقة، منذ

عام 2010 ولغاية 2018/3/05 كما هو مبين في الجدول التالي :

السنة المالية	عدد الدول الأعضاء المسددة		نسبة السداد (%)	
	في نهاية السنة المعنية	حتى تاريخ 2018/3/05	في نهاية السنة المعنية	حتى تاريخ 2018/3/05
2010	15	18	78.00	97.00
2011	13	17	66.00	96.00
2012	12	15	68.00	83.00
2013	11	16	60.00	94.00
2014	11	13	67.00	71.00
2015	11	13	67.00	72.00
2016	10	11	61.00	62.00
2017	10	11	60.00	61.00
2018	-	01	-	05.00

ويتضح من الجدول أن بعض الدول الأعضاء لا تقوم بسداد حصتها في السنة المالية المعنية بل تتعدها إلى

السنوات التالية مما يؤثر على تنفيذ الأنشطة في نفس السنة.

علماً أنه لم يتم سداد أية مبالغ من المتأخرات التي تم جدولتها على خمسة أقساط حسب قرار

الجمعية العامة رقم 445 (الرباط، يونيو 2014)، والبالغة **13,040,753** دولار والمستحق سدادها حالياً

مبلغ **10,432,591** دولار أمريكي.

4. المساهمات غير المسددة والمتأخرات على الدول الأعضاء منذ عام 1980 ولغاية 2018/3/05 وفقاً للنسب المتحفظ عليها وغير المتحفظ عليها :

يبلغ إجمالي المساهمات غير المسددة والمتأخرات خلال هذه الفترة ما مجموعه 25,404,620 دولار أمريكي يتضمن :

✓ مبلغ 3,069,112 دولار أمريكي وفقاً للنسب المتحفظ عليها.

✓ مبلغ 22,335,508 دولار أمريكي وفقاً للنسب غير المتحفظ عليها والمستحق منه حالياً مبلغ 19,727,346 دولار أمريكي.

وكما يلي :

الفترة	الإجمالي (المرفق 1)	المتحفظ عليه (المرفق 2)	غير المتحفظ عليه (المرفق 3)	المستحق حالياً (المرفق 4)
متأخرات السنوات 1980 – 1989 (مجدولة للمرة الرابعة)	5,498,854		5,498,854	4,399,080
متأخرات السنوات 1980 – 1989 (لم يتم جدولتها لضعف قيمتها)	31,001		31,001	31,001
متأخرات السنوات 1990 – 1995 (مجدولة للمرة الرابعة)	2,856,652		2,856,652	2,285,323
متأخرات السنوات 1990 – 1995 (لم يتم جدولتها لضعف قيمتها)	6,622		6,622	6,622
متأخرات السنوات 1990 – 1995 (لم يشملها الإسقاط)	753,073	753,073		
متأخرات السنوات 1996 – 1999 (مجدولة للمرة الرابعة)	1,978,786		1,978,786	1,583,016
متأخرات السنوات 1996 – 1999 (لم يشملها الإسقاط)	461,360	461,360		
متأخرات السنوات 2000 – 2009 (مجدولة للمرة الأولى)	2,706,461		2,706,461	2,165,172
متأخرات السنوات 2000 – 2009 (لم يتم جدولتها لضعف قيمتها)	83,260		83,260	83,260
متأخرات السنوات 2000 – 2009 (لم يشملها الإسقاط)	1,198,946	1,128,238	*70,708	70,708
عام 2010	198,111	78,839	119,272	119,272
عام 2011	231,839	78,839	153,000	153,000
عام 2012	652,430	78,839	573,591	573,591
عام 2013	300,510	81,654	218,856	218,856
عام 2014	1,100,865	81,654	1,019,211	1,019,211
عام 2015	1,084,491	81,654	1,002,837	1,002,837
عام 2016	1,373,104	81,654	1,291,450	1,291,450
عام 2017	1,428,029	81,654	1,346,375	1,346,375
عام 2018	3,460,226	81,654	3,378,572	3,378,572
المجموع	25,404,620	3,069,112	22,335,508	19,727,346

* جزء من المتأخرات المتحفظ عليها ولم يشملها الإسقاط عن عامي 2006-2007

5. المتأخرات غير المعترف بها (المتحفظ عليها) :

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 2026 في دورته العادية (94) (القاهرة، سبتمبر 2014) الذي اعتمد به توصيات الاجتماع (23) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة (تونس، 15-23/6/2014) التي تنص في البند السادس منها على :

>> 1- الطلب من الأمانة العامة للجامعة إعداد تقرير يتضمن إيضاح طبيعة المتأخرات على الدول الأعضاء في موازنات

المنظمات العربية المتخصصة، ورفعها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

2- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة الاستفادة من مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي وقعها الأمين العام لجامعة

الدول العربية السابق مع وزراء خارجية الدول الأعضاء التالية (مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية

الشعبية، دولة قطر، سلطنة عمان، دولة الكويت، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية) وفقاً لما جاء بهذه المذكرات.

3- الطلب من المنظمات العربية المتخصصة عقد اتفاقيات ثنائية مع كافة الدول العربية لجدولة متأخراتها غير المعترض

عليها ومعالجة المتأخرات المعترض عليها.<<

وتنفيذاً للقرار فإن الإدارة العامة للمنظمة أسقطت المتأخرات المتحفظ عليها بالنسبة للدول التي وقعت مذكرات تفاهم مع الأمين العام السابق للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وفق ما ورد في مذكرات التفاهم، حيث تم إسقاط مبلغ **2,879,930** دولار أمريكي، وذلك منذ صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 2014/9/11 وإيلاغ الدول المعنية بذلك.

أما بالنسبة للجزائر فقد رفعت التحفظ ابتداء من عام 2006، ولم تبرم اتفاقاً مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن إسقاط المتأخرات المتحفظ عليها للفترة 1990-2005. علماً أن الدول التي مازالت متحفظة دولتان (لبنان نسبة 1%، ليبيا نسبة 1.23%)، إجمالي المتأخرات والمساهمات الناجمة عن نسب المساهمات المتحفظ عليها منذ عام 1990 ولغاية 2018/3/05 (بعد الإسقاط) بلغ **3,069,112** دولار أمريكي.

رابعاً - تطبيق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1086 :

- نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1086 الصادر عن الدورة (47) (تونس، 23-26/10/1989) على ما يلي :

>> عند انقضاء سنتين متتاليتين على عدم قيام أية دولة عضو بسداد مساهماتها في موازنة المنظمة المعنية، يحجب حق التصويت عن الدولة المتأخرة في السداد وتحرم من الخدمات التي تقوم بها المنظمة بدون مقابل، وذلك ما لم تتقدم الدولة بطلب يبين أسباباً جدية أو ظروفًا قاهرة تحول دون تسديدها لمساهماتها ويقبلها المجلس التنفيذي للمنظمة المعنية.<<

- في الدورة (14) للجمعية العامة عام 1996 صدر القرار رقم 260 بالفقرة 6 باعتماد الآلية التالية في تطبيق القرار رقم 1086 :

>> أ- أن يطبق القرار اعتباراً من السنة المالية 1991 وعدم الأخذ بالاعتبار متأخرات السنوات 1980 ولغاية 1990

والتي تم جدولتها حسب قرار المجلس الوزاري رقم 3/212.

ب- أن يكون عدم السداد لسنتين متتاليتين مع استبعاد السنة المالية الجارية.

ج- يطبق القرار في حالة السداد الجزئي للنسب غير المتحفظ عليها لدى جامعة الدول العربية.<<.

- كما أصدرت الجمعية العامة في دورتها (15) (دمشق، 20-24/6/1998) القرار رقم 283 بالفقرة 1 بشأن موقف السداد والذي نص على :

>> التأكيد على تطبيق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1086 بشأن الدول التي لا تسدد مساهماتها لسنتين متتاليتين.<<.

أصدرت الجمعية العامة للمنظمة في دورتها (13) (الرباط، 20-24/6/1994) القرار رقم 241 بالفقرتين 1 و 2 والذي أقرت به الأسس التالية لانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي :

>> 1- يتم انتخاب الدول التي قامت بالسداد والتي لا ينطبق عليها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1086 من الدول التي طلبت الترشيح لعضوية المجلس التنفيذي.

2- استكمال عضوية المجلس التنفيذي بالانتخاب من الدول الأخرى التي تقدمت بطلب الترشيح.<<

وحيث أن فترات الجدولة تبدأ منذ عام 1980 وتنتهي عام 2009 فإن تطبيق القرار 1086 يسري منذ عام 2010 وعليه فإن الدول التي ينطبق عليها القرار حاليا هي :

ت	الدولة	السنوات
1	الجزائر	عدم سداد سنتي 2016 و2017
2	جيبوتي	عدم سداد السنوات من عام 2010 ولغاية عام 2017
3	السودان	عدم سداد سنتي 2016 و2017
4	الصومال	عدم سداد السنوات من عام 2010 ولغاية عام 2017
5	موريتانيا	عدم سداد السنوات 2011 و2013 و2014 و2015 و2016 و2017
6	اليمن	عدم سداد السنوات من عام 2010 ولغاية عام 2017

- فيما يخص دولة ليبيا فقد أصدر المجلس التنفيذي في دورته (48) (الرباط، نوفمبر 2015) القرار رقم 829 والذي ينص على :

>>الموافقة على تأجيل سداد مساهمة ومتأخرات دولة ليبيا في موازنة المنظمة لحين انتهاء الظروف الصعبة التي تمر بها حاليا.<<

أما سوريا فقد تم تجميد عضويتها بقرار من جامعة الدول العربية عام 2011.

التوصيات :

بالرغم من القرارات المتعاقبة الصادرة عن كل من الجمعية العامة والمجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حث الدول الأعضاء المعنية على سداد مساهماتها ومتأخراتها، وجهود الإدارة العامة التي قامت بها من خلال الاتصالات المباشرة بالجهات المعنية لدى الدول الأعضاء، إلا أن موقف سداد الدول مازال متواضعا ولا يفي بمتطلبات والتزامات المنظمة.

وبناء على ما تقدم توصي الإدارة العامة بما يلي :

- 1- حث الدول الأعضاء المعنية بسداد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2018 بأسرع وقت ممكن، وفقا لنص المادتين 50 و52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة اللتان تنصان على :
المادة 50- تحدد نسب مساهمات الدول الأعضاء في موازنة المنظمة وفقا لنسب مساهمة كل دولة في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
المادة 52 - تدفع حصص الدول الأعضاء سنويا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي تستحق عنها هذه المساهمة حصرا في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وبعملة الموازنة."
- 2- حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن السنوات (2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017).
- 3- حث الدول الأعضاء المعنية بتسديد متأخراتها بأسرع وقت ممكن وفقا للجدولة للفترة (1980-1989، 1990-1995، 1996-1999، 2000-2009).
- 4- تقديم الشكر للدول التي قامت بسداد مساهماتها في موازنة المنظمة بين الدورتين الثانية والخمسين والثالثة والخمسين.
- 5- الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازنتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها و معالجة المبالغ المعترض عليها.
- 6- قيام أعضاء المجلس التنفيذي بالسعي لدى الجهات المعنية في دولهم لدعم أنشطة المنظمة وسداد مساهماتها ومتأخراتها لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ برامجها وإستراتيجية عمل المنظمة 2017-2020.

والأمر معروض على مجلسكم الموقر لاتخاذ القرار المناسب.

المدير العام
عادل الصقر